بعض توجيهات

لسياستنا الزراعية *

لصاحب السعادة حسين عثمان باشا

سادتى :

أشكر للمجمع المصرى للثقافة العلمية أن أتاح لى هـذه الفرصة لكى أتحدث إلى هذه النخبة الممتازة من رجال الفكر والعلم عن بعض التوجيهات اللازمة لسياستنا الزراعية ، وإنها لمناسبة موفقة لذلك بعد أن بدأت آثار الحرب فى الزوال ، وأخذت كل شعوب العالم تنسج الخيوط الأولى لحياة السلم والاستقرار.

إن الزراعة كانت ولا تزال وستظل دعامة الاقتصاد القومى مهما اتجه الرأى إلى النهضة الصناعية ، والدليل ماثل أمامنا على أن توفر الغذاء هو السلاح الأول فى الحروب ، كما أنه قوام الحياة فى السلم ، وهذا هو رأى العارفين بشئون العالم حيث يقررون أن السلم وتوفر الغذاء صنوان لا يتفرقان .

ويحضرنى بهذه المناسبة ما أدلى به الرئيس روزفلت لحضرات أعضاء الوفود الدولية لمؤتمر الزراعة والأغذية عام ١٩٤٣ ، وقد كنت أحدهم ، إذ قال « يعمل فى الزراعة ثلثا سكان العالم ، غير ان العـلم اتجه إلى الصناعة وخطا فيها خطوات ملحوظة لم يكن للزراعة فيها حظ كبير ، فلو كان نصيب الزراعة من تلك الجهود مماثلا أو مقاربا للصناعة لعاد ذلك بالفضل والخير العميم على العالم أجمع ، انظروا حضراتكم ببعد نظر وبعمق فى التفكير إلى سياسة المستقبل فـكلنا يعلم أن الأرباح من الزراعة لا تتكافأ ، بل لا تتقارب مع ما تدره الصناعة ، فلقد كان ربح رأس المال من الصناعة قبل الحرب يبلغ متوسطه بين ٨ و١٠ ٪ بينما لم تتجاوز النسبة فى الزراعة ما يقدر بنحو ٢ — ٤ ٪ ، من هذا يتضح أن الفرق شاسع وهذا ما يدعو إلى العمل على أن تتكافأ أرباح الزراع مع الصناع فيرتفع مستواهم وتزداد قوتهم الشرائية ، وهذا يساعد على زيادة الاستهلاك ورواج الصناعة كذلك .

---

* محاضرة ألقاها سعادته فى قاعة جمعية فؤاد الأول لعلم الحشرات بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٧ بدعوة من المجمع المصرى للثقافة العلمية .

إذا كان هذا ما يقوله الرجال المسئولون عن سياسة بلاد نعلم أن للصناعة فيها المقام الأول وهم لم يصلوا إلى تقرير هذا إلا بعد أن قلبوا الأمور على مختلف وجوهها ودرسوا المسائل فى شتى أوضاعها ، وإذا كان هذا رأيهم من أن الزراعة أقوى أساساً وأثبت مركزاً فكيف بنا ونحن فى مصر ، تلك البلد التى اختصها الله بأرض خصبة ، ونيل فياض ، وطقس يلائم زراعة عدد وفير من الحاصلات الاقتصادية فى العالم ، وعامل مجد قنوع ، ألا يجدر بنا أن نجني ثمار هذه الهبات ونعمل على رفع شأن الزراعة ؟

لا أنكر أنه قد قامت بالبلاد نهضة زراعية ، ولكنها لم تسر سيراً مطرداً نحو التقدم ، بل كانت تتعثر وتقوقف أحياناً ثم تنهض أحياناً أخرى ، ثم تتعثر وتقف وهكذا مرت السنون دون أن تبلغ عندنا مابلغته فى بلاد لم يكن للزراعة المقام الأول فيها ولكنها بمثابرتها وبسياستها الثابتة بلغت شأوا بعيدا لم نصل إليه حتى الآن .

إننى أناشد كل مصرى أن يعمل على رفع شأن الزراعة . وحبذا لو كانت الزراعة إحدى الثقافات الأساسية لكل مصرى لكى يلم بجانب من جوانب مقومات ثروة بلاده . وإن كان هذا قد فاتنا فيما مضى فإنى أطلب أن تكون الزراعة من الآن أحسد العلوم التى يدرسها النشء حتى نعمل على تكوين جيل يهتم بالزراعة ويجعلها هوايته إن لم تكن صناعته .

إن الزراعة علم يمتاز عن غيره ببرامج تتصل بكثير من النواحى الثقافية من هندسة ومساحة وكيمياء وطب بيطرى وتشريعات واقتصاد وصناعات ، وهذا هو الذى يتيح للمهندس الزراعى أن يكون فى الصف الأول بين رجال الدولة العاملين .

وأستطيع القول إن تعثر النهضة الزراعية وعدم اطراد سيرها يرجع أول ما يرجع إلى تغيير العهود والوزارات وما يستتبعه من تغيير الآراء والاتجاهات مما لا أعرفه له مثيلا فى بلاد العالم . وإن أول واجب علينا أن نضع سياسة زراعية ثابتة يتفق عليها الجميع وتنفذ براعيها دون تأثر بنتائج التقلبات السياسية ، وينسق تنفيذها تنسيقاً يضمن عدم تعدد الوزارات والرياسات التى تهيمن على تنفيذها ، كما يجب أن تهيمن وزارة الزراعة على كل ما له صلة بالزراعة . فالرى والصرف مثلا بعيدان عن وزارة الزراعة مع ارتباطهما ارتباطاً كلياً بها ، وأكثر من هذا أراضى الحكومة التى تستغلها وتستصلحها مصلحة الأملاك الأميرية تتبع وزارة المالية

ومصلحة التعاون وإدارة الفلاح والشئون القروية تتبع وزارات أخرى ، وحدائق التنظيم والتعليم الزراعى تهيمن عليهما وزارات غير وزارة الزراعة . هـذه أمثلة أتيت بها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر توضح ما يعوقنا عن التقدم من تشتت الجهود وتشعب القوى .

وإننى إذ أذكر هذا أعلم أنه سيقابل من بعض المواطنين بالنقد ، وأبلغ رد عليهم هو أن أذكر لهم أن وزارة الزراعة في الولايات المتحدة جمعت بين كل هذه الاختصاصات ، فليست هناك مصالح زراعية خارجة عن حدود وزارة الزراعة التى تعتبر هناك فى المرتبة الثانية بعد وزارة الخارجية مباشرة .

لقد حاولت كثيراً أن أوحد الجهود الزراعية ، وأركزها فى وزارة الزراعة ولـكن حال دون ذلك تيارات مضادة كثيرة كان يأتى بعضها من جهات تؤمن في قرارة نفسها بإصالة هـذا الرأى ، ولـكن الاعتقاد بإن وزارة الزراعة وزارة صغيرة بل وزارة ثانوية بين الوزارات الأخرى حال دون تنفيذ ذلك ، وإنى وإن كنت لم أصل إلى تحقيق هـذه الرغبة التى أومن بها فإني أعلن فوق هـذا المنبر أنه مهما طال الزمن فان المستقبل كفيل بأن تتبوأ وزارة الزراعة مكانهـا اللائق بها فى مصر .

والآن أذكر لحضراتكم بعض النواحى الرئيسية التى يجب أن تكون دعائم سياستنا الزراعية :

زيادة المساحة المزروعة : المساحة المنزرعة على ماهى عليه وهى ٥½ ملايين فدان تقريباً مسألة يجب أن تشغل البال ، فبينما يخص الفرد فى أمريكا ثلاثة أفدنة تقريباً فان الفرد فى مصر لا يصيبه أكثر من ربع فدان ، وهذا مايدعو إلى العمل على زيادة المساحات المنزرعة لمواجهة زيادة السكان عن طريق استصلاح الأراضى البور التى يمكن أن تصلها مياه الرى، وهى الموجودة بشمال الدلتا استصلاحا سريعاً مع الاستعانة بالآلات الميكانيكية توفيراً للوقت والنفقات، واستغلال الصحارى والواحات المصرية ، فكم سمعنا أن المياه توافرت فى بعض الواحات وفاضت وكونت مستنقعات أضرت بصحة الاهلين دون أن تستغل فى رى مساحات واسعة تزرع بمختلف الحاصلات الزراعية والفاكهة، وكم من أراض صحراوية فى كثير من النواحى تصلح للزراعة إذا يسرت لها سبل

الرى سواء أكان ذلك باقامة السدود لحجز مياه الأمطار والانتفاع بها فى الوديان أم بحفر الآبار الارتوازية ، كما هو الشأن فى فلسطين.

لماذا لا نعنى بالصحراء الغربية مثلا مع وجود مساحات واسعة بها لا تساوى شيئاً الآن وهى تعتمد فى ريها على الأمطار وتصلح لزراعة أشجار الزيتون واللوز والتين وغيره ذلك عدا حاصلات الشعير والنباتات الطبية وغيرها ؟

قد يعترض البعض قائلا إن المساحة المنزرعة تتمشى مع الإيراد الصيفى للنهر ولكنى أقول لهم إنه وإن كان هذا الإيراد محدودا الآن فانه يمكن — إلى أن تتم مشروعات الرى بإقامة السدود — الانتفاع بمياه الفيضان إبان موسمه فى زراعة مساحات كثيرة زراعة حوضية شتوية ، وشىء خير من لا شىء .

الانتفاع بالمياه الجوفية فى زيادة مساحة الحاصلات الصيفية :

وإلى جانب هذا تدخل فى زيادة المساحة المنزرعة الزراعة الصيفية فى أراضى الحياض مع بقائها فى حالتها الراهنة كمهام أمن للفيضانات العالية ، وذلك عن طريق الانتفاع بالمياه الجوفية ورفعها بالطلمبات التى يمكن إدارتها بالقوى الكهربائية من خزان أسوان دون تعديل لنظامها الحالى أو أخذ جزء من المياه الصيفية .

كم يتكلف مثل هذا المشروع ؟ وما النتيجة التى نصل إليها بزيادة الإنتاج ؟

إننى أقدر هذه الزيادة بكل حذر بما يقرب من ١٠ ٪ وقد تصل إلى ضعف ذلك مما لايمكن أن يتناسب مع التكاليف .

تربية الماشية : لاشك أن التوسع فى استصلاح الأراضى البور والعمل على زيادة المساحة المنزرعة لا يمكن أن يساير الاطراد فى زيادة عدد السكان ، ولكن هناك من العوامل الأخرى مايمكن أن يحل المشكل ، ويدخل فى هذه العوامل كل ما يؤدى إلى زيادة الإنتاج ،فاذا لم يسعفنا التوسع فى المساحات المنزرعة فلنتجه إلى تربية الماشية مثلا . وإذا علمت أن الجاموسة تدر على الفلاح ما تدره ثلاثة أفدنة لتبين لك أن الثروة الحيوانية والعناية بها عامل من عوامل زيادة الإنتاج لا يقل أهمية عن زيادة مساحة الأراضى المنزرعة .

تنسيق السياسة المائية : إن السياسة المائية وإن كانت قواعدها موضوعة من عدة سنين فإنها كعامل من العوامل الرئيسية فى زيادة الانتاج يجب أن يتفاوتها

التنسيق لتتفق مع السياسة الزراعية وتسير معها جنباً إلى جنب باشتراك رجال الرى مع رجال الزراعة ، فمثلا يجب دراسة إمكان الانتفاع بمياه الصرف في الرى ، والنظر فى إمكان تغذية نهايات الترع من المصارف فى الأوقات التى تناسب ذلك كما يجب التوسع فى عمل الجنابيات لتنظيم توزيع المياه وإيصالها إلى نهايات الترع .

تحسين الصرف : أما الصرف فشأنه لا يقل عن الرى إن لم يزد عليه ، وأثر تحسينه واضح فى زيادة الإنتاج كتعميم المصارف الفرعية ، وهو أول مايجب العمل لتحقيقه وتدعيمه بالتشريعات الواجبة للحفر والصيانة، وأن تقوم الحكومة بتنفيذ ذلك.

كما يجب أن يعمل على خفض مستوى المياه فى المصارف بزيادة قوة وحدات الصرف الحالية وإنشاء وحدات جديدة وصيانة المصارف العامة بصفة دائمة ، لا أن يكون تطهيرها موسميا كالشأن فى الترع ، وفى الوقت نفسه يجب أن يدخل فى نظام الصرف اتباع نظام المناطق ، ذلك لأن المناطق الزراعية المختلفة تحتاج إلى خفض منسوب مستوى الماء الأرضى خفضاً لا يمكن الوصول اليه بالنظم الحالية للمصارف وجعلها مصرفاً واحداً يصب فى البحر بالانحدار الطبيعى أوبواسطة الرفع بالطلمبات قرب اتصالها بالبحر أو بالبحيرة ، فلأجل الوصول إلى أعماق المصارف المناسبة يجب أن تقسم المصرف إلى أقسام تفصل بسدود ويكون الصرف من قسم إلى قسم بواسطة الطلمبات التى يمكن أن تدار بالشبكة الكهربائية المزمع انشاؤها بالدلتا ، وفى هذه الحالة يكون من المستطاع الوصول إلى الاعماق المناسبة لكل منطقة دون الارتباط بالانحدار الطبيعى ورفع الماء من منطقة لأخري بواسطة آلات رافعة .

بهذا يمكن أن نصل بالمصارف إلى العمق الواجب مما لا أشك فى أثره البالغ فى زيادة الانتاج ، بل فى مقاومة الآفات وتحسين الصحة العامة وتجفيف البرك المنتشرة فى داخلية البلاد .

تنظيم الملكية الزراعية : ومن بين دعائم هذه السياسة أمر الملكية الزراعية وفى طليعتها العمل على وضع النظم الكفيلة بمنع تفتت الملكيات الصغيرة ، وتوزيع أراضى الحكومة والأوقاف الخيرية بعد استبدالها على صغار الزراع المعدمين من الملكية واذا كان هناك رأى يتجه إلى وضع حد أعلى للملكية الزراعية فإننى أعتقد انه يمكن الوصول من ذلك إلى ما نبتغيه من نتائج عن طريق استقطاع جزء من أطيان كبار

الملاك لتأجيره لصغارهم بشروط خاصة وفئات تحددها الحكومة يراعى فيها أن يتبقى فائض يكفى لمعيشة الفلاح الصغير .

تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر: وما دمنا بصدد الحيازات فإن ذلك يستتبع وضع سياسة ثابتة للايجارات الزراعية لتنظم العلاقة بين المالك والمستأجر على أساس تحديد إيجار عينى بدلا من الايجار النقدى الذى يسبب كثيراً من المشكلات . وتنظيما للسياسة العمالية للزراع وحداً للفوضى القائمة الآن فى الجهات التى لا يكفى عمالها لأعمالها الزراعية بل يتطلب ترحيل عمال من الجهات المكتظة أرى أن يوضع المنهج الكفيل بتنظيم المقاومة بحيث يضمن معه تقديم العمال فى مواعيد المواسم الزراعية المناسبة وكذلك حصول هؤلاء العمال على أجورهم التى يضيع منها الكثير بواسطة محترفى هذه الصناعة ، وتيسير وسائل العيش لهم فى هجرتهم إلى مناطق العمل سواء أكان ذلك بتدبير المسكن أم بتوفير الغذاء أم بالعناية الصحية .

نشر التقاوى المنتقاه : أما العوامل المباشرة فى زيادة الانتاج الزراعى فأولها نشر التقاوى المنتقاة ، وقد وضع تشريع فى العام الماضى بذلك ، وأظن أن أهمية هذا العامل واضحة كل الوضوح ، إذ أن زيادة نصف إردب أو نصف قنطار للفدان باستعمال تقاو نقية تلائم مختلف المناطق دون زيادة مقابلة فى التكاليف تدر ربحاً له قيمته من حيث تأثيره فى زيادة دخل الزراع ، هذا إلى جانب ما يعود عليهم من ربح آخر بسبب جودة الصنف . وإننا إذا استعرضنا الوسائل التى تؤدى إلى زيادة غلة الفدان فإن التقاوى المنتقاة يكون لها المقام الأول فى هذا الاعتبار .

التسميد : وعلاوة على ذلك فمسألة السماد والتسميد سواء أكان بالأسمدة الكيمائية أم بالعضوية عامل مهم فى زيادة الإنتاج مع ملاحظة صلاحية السماد لمختلف الحاصلات والمقادير والأوقات الملائمة لوضعه والانتفاع ببقايا الحقل والحديقة فى الإكثار من الأسمدة العضوية .

تطبيق نتائج الأبحاث فى الزراعة : أما الأساليب الزراعية بما فيها من خدمة وري ومسافات وطرق زراعة ومواعيد زراعة فيجب العمل على الأخذ بما وصلت إليه الأبحاث الآن كما يجب أن تصل نتائج الابحاث إلى كافة طبقات الزراع للانتفاع بها ، وذلك يكون عن طريق الدعاية بكافة وسائلها ، وإقامة الحقول الإرشادية بكل

قرية وتعميم نظام المجموعات والوحدات الزراعية ، إذ المعروف أن الفلاح المصرى لايقتنع إلابالمشاهدة العملية ، وأن كل وسائل الدعاية غير العملية مقضى عليها بالفشل.

إقامة معارض زراعية محلية : ومما يساعد على زيادة الصلة بين الفنيين والفلاح إقامة المعارض الزراعية المحلية لبث روح التنافس بين صغار الزراع وتخصيص مكافآت للمتفوقين منهم وإيجاد مراسلين زراعيين من بين الزراع أنفسهم يكونون همزة الوصل بين الجهات الفنية والريف .

استعمال الآلات الميكانيكية : يعتقد الكثيرون أن كل اتجاه نحو استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة فيه خطر على الأيدى العاملة ، ولكن هذا الرأى لايرتكز على أساس سليم ، فالآلات الميكانيكية الزراعية التي قد لا يتعدى عملها عمليات الحرث والرى والدراسات وغربلة البذور مما يسرع فى إجراء هذه العمليات بأقل التكاليف ، وهذا لا يتعارض مع تشغيل الأيدى العاملة فى الكثير من الأعمال، فالعمليات التى تقوم بها الآلات الميكانيكية هى عمليات تقوم بها الماشية مع عدد قليل جداً من العمال ، وباقى الأعمال الزراعية لا يتعارض فيها عمل الآلة مع عمل العمال . لذلك كان لزاما أن توضع سياسة لاستخدام الآلات الزراعية ونشرها للانتفاع بمزاياها دون خوف من عطل العمال ، على أن يكون قوام هذه السياسة سن تشريع لإدخال الآلات الميكانيكية بعد اختبار فائدتها وصلاحيتها للبيئة المصرية وتوفر قطع التغيير لها كما يجب أن يتجه المجهود إلى إجبار كبار الزراع على استخدام هذه الآلات فى زراعاتهم الخاصة وتقديمها لمعاونة الصغار الذين يعملون فى أراضيهم ونشر ذلك بين الجمعيات التعاونية .

تحسين الآلات اليدوية : كل ما ذكرت لا يمنع من تحسين الآلات اليدوية التى تدار بالماشية وتهذيبها تهذيبا يخفف العبء عن العامل المصرى ويمكن صغار الزراع من الاسراع فى إجراء العمليات ، فالسواقي مثلا تكلف الماشية التى يقتنيها صغار الزراع مجهوداً كبيراً وتكاد تنحصر هذه الماشية في الجاموسة أو البقرة فوق أنه يضعفها ويقلل من إدرار لبنها .

تحسين وحماية الثروة الحيوانية : ولا تقل الثروة الحيوانية فى أهميتها عن الثروة الزراعية ، وهى أيضاً تكاد تكون حتى الآن محرومة من بذل الجهود لإنمائها،ولذلك كان من الواجب وضع سياسة للنهوض بها وحمايتها من المستورد من الخارج ، سواء

من ناحية الأمراض أو الأنواع ، والتوسع فى تحسينها عن طريق الطلائق المنتخبة وإدخال نظام التأمين الإجبارى عليها ، وتشجيع اقتنائها لصغار الزراع عن طريق سلفيات زراعية تقدم من الملاك أو من الحكومة بضمانات كافية .

وإنى أعتقد أن العمل على تحسين الماشية يزيد فى الدخل القومى زيادة لها قيمتها خصوصا إذا علمنا أن هناك جواميس وأبقار تدر من اللبن أضعاف إدرار أخرى ، وأننا ما زلنا نستورد منتجات الماشية المصرية من لحم وجبن وزبد من الخارج .

وما زالت الأمراض الوبائية تحصد الماشية المصرية حصدا يوجب علينا التوسع فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعميم الوسائل الوقائية والعلاجية .

وضع سياسة للتوسع فى زراعة البساتين : لقد زادت المساحات المنزرعة من الفاكهة فى مصر ولا أنكر أن أنواعها وأصنافها نالها تحسن كبير ، وانه وان كانت ظروف الحرب قد وجهت النظر إلى التوسع فى زراعة البساتين إلا أن المستقبل يتطلب وضع سياسة ثابتة لها تشمل تعيين مناطق خاصة لزراعة أنواع من الفاكهة تثبت جودتها بها ، وذلك لكى تتركز أنواع الفاكهة فى أصلح المناطق لها ، ولايترك ذلك للزراع أنفسهم الذين يتوسعون فى زراعة أنواع غير ملائمة لمناطقهم فتكون نتيجة زراعتها الخسارة والدعاية السيئة لهذه الأنواع . ويتطلب ذلك تعميم المشاتل للفاكهة والخضر ، وازدياد المساحة المنزرعة منها حتى تتوفر مواد الغذاء الصالح لمختلف طبقات الشعب .

كما يجب التوسع فى علاج الآفات التى تصيب الفاكهة توسعاً يضمن إبادتها إبادة تامة . وقد يفيد فى ذلك وضع حد أدنى لمساحة البستان حتى يمكن علاجه بسهولة فلا يكون مصدر عدوى للبساتين المجاورة فى المنطقة .

إن العناية بزراعة الفاكهة والخضر محتومة استعدادا لتصدير ما يفيض من استهلاكنا للخارج ، فضلا عما فى وفرة زراعتها من توفير الغذاء الكافى لعامة الشعب .

تنظيم شئون التسويق والتصدير : وبمناسبة تصدير الفاكهة أذكر أمر التسويق وما يجب أن يوجه إليه من عناية ، فموقع مصر الجغرافى يمكن أن يهيء لها فرصة

تغذية أوربا فى فصل الشتاء بالخضر الطازجة والفاكهة والأزهار . وهذا بطبيعته يتطلب دراسة الأسواق الأجنبية ومواسم إنتاجها للفاكهة والخضر وإعداد وسائل النقل السريع سواء أكان بالطائرات أم بالبواخر المهيأة بالثلاجات ، كما يستلزم العناية بتنسيق وإعداد السلع المصدرة إعداداً يمكن معه مجاراة ما يرد إليها من الجهات الأخرى ومنافسته جودة وحسن عرض .

وليس هناك من خطر إذا ما زاد إنتاج الفاكهة والخضر عن الاستهلاك المحلى أو عن التصدير . وفى الإمكان امتصاص الفائض بتحويله إلى صناعات زراعية تكون وسيلة لزيادة الدخل وإيجاد عمل لكثير من الأيدى العاطلة ، والاحتفاظ بما ينتج من ذلك لاستهلاكه محلياً فى أوقات السنة المختلفة ، وهذا يؤدى إلى تنظيم الأسعار فى الاسواق .

تنويع الحاصلات الزراعية : ولا بد أن تكون من دعائم سياستنا الزراعية مسألة تنويع الحاصلات الزراعية ، فما زال القطن هو محصولنا الرئيسى الأول وحالة الأسواق الخارجية تهيمن على تصريفه ، كما أنه معرض الآن لمنافسة كثير من البلاد التى أدخلت زراعته فيها ، وزيادة إنتاج الألياف الصناعية سيخلق له منافسة شديدة أيضاً . وهذه المنافسة وتلك وغيرها مما يجب أن يلفت نظرنا إلى العمل على تنويع الإنتاج الزراعى بإدخال حاصلات جديدة سواء أكان ذلك عن طريق أقلمة بعض النباتات الاقتصادية أم بالبحث العلمى أم بإحياء الحاصلات الثانوية كالسكتان والجوت والتيل والرامى وفول الصويا .

التوسع فى الأبحاث العلمية : لا يكفى أن نكتب السياسة ونرسمها ولا ننفذها أو أن نقف جامدين أمام ما وضعناه دون مسايرة التقدم العلمى ، فلدينا كثير من المشكلات الزراعية قديمها وحديثها ومالابد أن يجد مما يتطلب توسعاً فى الأبحاث العلمية يتلاءم مع هذه النهضة ويساير التقدم العالمى ، وأقصد بالبحث البحث العلمى البحت إلى جانب الأبحاث التطبيقية ، وضرورة إنشاء المعاهد العلمية لمختلف الشئون الزراعية والحيوانية وإيجاد الصلة بين الباحثين سواء أكانوا بوزارة الزراعة أم بالجامعات أم بالهيئات العلمية الأخرى ، والاتصال الدائم برجال البحث الأجانب وإيفاد البعثات من آن لآخر لتتبع ما استجد فى البلاد التى خطت خطوات أوسع منا . ولا أخفى

عليكم ضرورة الإستعانة مبدئياً بالخبراء الاجانب العالميين أيا كان وطنهم فى خطواتنا الأولى كما أرى أن يوضع نظام مكافآت للباحثين الذين يصلون بأبحاثهم إلى نتائج إيجابية .

إعداد أداة الدعاية : إن الصلة بين رجال البحث وجمهور الزراع لا بد أن تكون وثيقة كما يجب أن نعد من سيحملون رسالتهم للزراع إعدادا يتناسب مع واجب كل منهم ، ويبدأ ذلك بإنشاء مدارس لتخريج الخولة والبستانيين والكلافين ، ثم تثقيف معاونى الزراعة ومهندسيها تثقيفاً عملياً في مزارع الوزارة وإلقاء المحاضرات عليهم من وقت لآخر ، وإعداد النشرات الفنية متضمنة آخر الأبحاث ونتائجها ، ثم التدرج فى تغذية الرجال الفنيين بكل ما جد عن طريق إرسال البعثات الدراسية وإيفاد كبار الفنيين فى بعثات دورية من آن لآخر ، وفضلا عن هذا الاجراء فإن من الضرورى أن تعقد مؤتمرات موضوعية من وقت لآخر لتعرف مشاكل ومتاعب الزراع والعمل على حلها ، كما يجب أن نعمل على نشر الثقافة بين الزراع ليكونوا أكثر تقبلاً للاصلاح بتقوية مداركهم وعلاج أمراضهم الجسمانية والاجتماعية وتوفير الغذاء الصالح لهم ولماشيتهم ، إذ لا يكفى اقتناء ماشية ثبت ارتفاع إدرارها ثم تركها للفلاح الذى لا يجد لها إلا الكلأ النامى على جسور الترع والمصارف !!

إن هذه النهضة يجب أن يساهم فيها كبار الزراع والأغنياء بنصيب وافر ، فتفرض عليهم خدمات اجتماعية يقومون بها لعمالهم ومستأجريهم الفقراء فيبنون لهم المساكن الصحية وينظمون لهم وسائل العلاج .

وضع سياسة زراعيـة ثابتة : لقد حان الوقت الذى نسمع فيه بالمجاعة تهدد بلداً زراعياً كمصر لاينتج كفايته من القمح ويبحث عنه فى بلاد أخرى ليدبر مؤنته من الخبز . أليس فى هذا ما يكفى لحفز الجميع إلى نهضة زراعية قوامها سياسة ثابتة توضع ليحترمها وينفذها الجميع فلا تكون عرضة لنزعات سياسية مختلفة أو تنازع اختصاصات الوزارات والمصالح ؟

إنى لا أفهم أن مشروعا فكر فيه ثم بحث بمعرفة الفنيين مجتمعين بحثاً تناول كافة النواحى ، ثم عرض على مجالس عليا فراجعته وفحصته ثم تناولته وزارة المالية بالدراسة وأقرت ما يلزمه من مال ثم انتقل لمجلس الوزراء فأقره ، ثم إلى اللجان

بمجلسى البرلمان ثم إلى هيئتى المجلسين فناقشته وأقرته — نعم إنى لا أفهم ولا اعتقد ان وقت الوزير وواجباته ومشغولياته تتسع لتدخله فى التفصيلات الإدارية والتنفيذية الخاصة بهذا المشروع . فللابقاء على هذه المشروعات ولضمان السير فى تنفيذها يجب أن يهيمن عليها وكيل وزارة يخوّل من السلطة ما يجعله مسئولا عن التنفيذ مسئولية كاملة ، وأن يحاسب فى نهاية كل عام عن الخطوات التى خطاها هذا المشروع .

إن مصر أم للجميع وغالبية أبنائها من العمال والفلاحين الفقراء الذين لا يمكن ان يتحملوا نتائج هذا الجمود والهدم والبناء . وإننا لمطالبون بان نعمل على توفير غذاء هؤلاء العمال وهؤلاء الفلاحين وكسائهم ، وأن نقضى بسياسة النشائية مدعمة على ما هم فيه من جوع وجهل وحرمان . أليس من العار أن نظل حتى الآن نرى المحراث البلدى والساقية باقيين ما بقى الهرمان والله تعالى يقول « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم » ؟ ؟